COFI:FT/IX/2004/10 A

December 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة التاسعة

بريمين، ألمانيا، 10-2004/2/14

البند 12 من جدول الأعمال

التجارة بالأسماك والأمن الغذائى، بما فى ذلك تقرير عن نتائج مشاورة الخبراء

بيان المحتويات

	الفقرات
مقدمة	2-1
تركيز التحليل	3
استنتاجات الدراسة	10-4
الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة الفرعية	11

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع www.fao.org

مقدمة

1- نوقش أثر التجارة الدولية بالمنتجات السمكية على الأمن الغذائى فى الدورتين السابعة والثامنة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك. وفى يناير/كانون الثانى 2003، عقدت المنظمة مشاورة خبراء عن التجارة بالأسماك والأمن الغذائى؛ ويرد موجز للنتائج الرئيسية فى الوثيقة COFI:FT/IX/2004/Inf.8. ومتابعة لتوصية الدورة الثامنة للجنة الفرعية COFI:FT/VIII/2002[1]. بضرورة إخضاع قضية "التجارة بالأسماك والأمن الغذائى" لمزيد من العمل، قدمت وزارة الشؤون الخارجية النرويجية منحة للمنظمة قدرها 000 120 دولار أمريكى لإجراء دراسة عن "أثر التجارة الدولية بالمنتجات السمكية على الأمن الغذائى".

2- وتحلل الدراسة التجارة الدولية المتنامية بالمنتجات السمكية. ولا يوجد لمثل هذه الدراسة نمط موحد. فهى تتسم بالتنوع فى المنتجات والبلدان والسكان المعنيين، وفى أنماط الاستهلاك النهائى. ولهذا فإن تقييم أثر هذه التجارة يتطلب دراسة مجموعة متنوعة من الحالات "التمثيلية" القابلة للتحديد من السياق العالمى. وقد اتجهت هذه الدراسة فى المقام الأول إلى بلدان نامية من إقليم آسيا والمحيط الهادى، ومن أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهى بلدان معنية بدرجة كبيرة بتصدير المنتجات السمكية واستيرادها مع التركيز على بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض (بلدان العجز الغذائى) من بين هذه البلدان.[2] وقيمت الدراسة الجوانب المباشرة للأمن الغذائى (استخدام السمك كغذاء) والجوانب غير المباشرة (السمك كمصدر للعمالة والدخل). وتعد القدرة على الوصول، والقدرة على الشراء، واستيعاب الأغذية الجوانب المهمة الثلاثة للأمن الغذائى.

تركيز التحليل

3- تناولت الدراسة عدة آراء وافتراضات سائدة عن أثر التجارة بالمنتجات السمكية على الجوانب المباشرة وغير المباشرة للأمن الغذائى. ومن بين أهم هذه الآراء والافتراضات:

- أن تشجيع الصادرات السمكية من البلدان النامية سوف يهدد الوضع التغذوى لمستهلكى الأسماك الفقراء لأن الإمدادات المحلية سوف تتناقص.

- أن زيادة صادرات الأسماك توفر مزيدا من الوظائف فى أنشطة إنتاج الأسماك وتجهيزها، وخاصة للنساء، وهن عادة من القطاعات الأكثر فقرا فى المجتمع. وهذا يزيد من دخلهن، وبالتالى يزيد من الإنفاق على الأغذية.

- أن البلدان النامية تجنى مبالغ كبيرة من النقد الأجنبى من صادرات الأسماك، وهذه يمكن استخدامها فى شراء أغذية رخيصة ومغذية لإمداد السكان المعرضين من أجل الحفاظ على مستويات الأمن الغذائى أو رفعها.

- أن صيد أنواع الأسماك القابلة للتصدير يؤدى إلى المنافسة بين مختلف القطاعات الفرعية من منتجى الأسماك مما يسبب ارتباكا يكون له أثر سلبى على العمالة والدخل، ومن ثم على الأمن الغذائى.

[1] تقرير الدورة الثامنة للجنة الفرعية، الفقرة 51.

[2] أجريت دراسات حالة في نيكاراغوا والبرازيل وشيلى وغانا وكينيا والسنغال وناميبيا وفيجى وساموا وتايلند والفلبين وسرى لانكا.

- أن الواردات الكبيرة من الأسماك يمكن أن تخفض أسعار الأسماك المنتجة محليا فى البلدان المستوردة. مما يترك أثرا عكسيا على إيراداتها، وبالتالى على وضع الأمن الغذائى لديها.

- أن الواردات الكبيرة من الأسماك يمكن أن توفر وظائف كثيرة فى أنشطة تجهيز الأسماك وتوزيعها بالبلدان المستوردة، مما يزيد من مستويات العمالة والدخل لدى كثير من العاملين فى مجال الأسماك، وخاصة النساء. وهذا يعمل على تحسين الأمن الغذائى.

- أن زيادة صادرات وواردات الأسماك فى سياق الإدارة الضعيفة للموارد السمكية بالبلدان النامية، يمكن أن يشجع منتجى الأسماك فى كل من البلدان المصدرة والمستوردة على استغلال الموارد السمكية دون تمييز – للحصول على مزيد من الدخل بالنسبة للفئة الأولى ولتعويض خسائرها بالنسبة للفئة الثانية. وسوف يكون لهذا أثر عكسي على بيئة الأحياء المائية وعلى الموارد السمكية فى كل من البلدان المصدرة والمستوردة مما يسبب تهديدا للأمن الغذائى على المدى البعيد.

- أن أى تجارة تمس قضية الأمن الغذائى تثير مسألة متعلقة بذلك، وهى مسألة الحق في الغذاء بوصفه حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وهذا ينبغى التصدى له بوصفه جزءا لا يتجزأ من أى تحليل من هذا القبيل.

استنتاجات الدراسة

4- زادت كثير من البلدان النامية ومن بينها بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض مستوى إنتاجها السمكى بدرجة كبيرة خلال ربع القرن الماضى بمعدلات أعلى بكثير من معدلات الأداء العالمى. وبالنظر إلى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض ككل، يتبين أن صادراتها من الأسماك زادت بخطوات أسرع من الواردات السمكية خلال ربع القرن الماضى. ويسهم كلاهما بصورة مباشرة وغير مباشرة فى الأمن الغذائى للبلدان. ولا يوجد أى دليل واضح يؤيد القول بأن صادرات الأسماك تؤثر بالضرورة على التوافر المادى للأسماك لمستهلكى الأسماك المحليين فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض. فالإنتاج الوطنى المعزز من الأسماك، وليست الصادرات، هو الذى يتطلب الاهتمام من أجل تأمين الاستقرار للأمن الغذائى المباشر فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

5- وقد أوجدت الزيادة فى الإنتاج السمكى في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أساسا لزيادة صادراتها، وبالرغم من حدوث انخفاض فى الواردات السمكية، لم ينخفض نصيب الفرد من توافر أسماك الطعام في بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

6- وأثر الصادرات السمكية من بلدان العجز الغذائى على الأمن الغذائى ليس مسألة يمكن فهمها فقط من حيث الخسارة المباشرة المحتملة فى الأسماك بالنسبة للمستهلكين المحليين، وخاصة الفقراء. فهناك مكاسب إيجابية كبيرة غير مباشرة للأمن الغذائى على شكل دخل محسن وعمالة تولدت عن طريق الصادرات السمكية، والتي تعزى أيضا إلى أعداد كبيرة من منتجى الأسماك الأقل ثراء والعاملين فى مجال الأسماك، وخاصة النساء من بين الفئة الأخيرة.

7- وليست واردات بلدان العجز الغذائى من أسماك الطعام فى ضخامة الحاجة التى تتطلبها التغذية فى هذه البلدان، بالرغم من توافر الموارد السمكية على نطاق العالم لتلبية الحاجة نفسها. وتستخدم الواردات الحالية للبلدان النامية من أسماك الطعام بصورة واعية أيضا لتحسين الأمن الغذائى المباشر وغير المباشر عن طريق الواردات لأغراض إعادة التصدير. وفى كلتا الحالتين، تستخدم بلدان العجز الغذائى فى إقليم غرب أفريقيا واردات الأسماك تبعا لذلك. وفى هذا الإقليم أيضا، يحتمل أن تشكل واردات الأسماك مدخلا غذائيا مهما لتحسين الأمن الغذائى المباشر.

8- ومع مرور الوقت أصبحت معظم البلدان النامية وبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض تحقق إيرادات صافية بالنقد الأجنبى من التجارة فى المنتجات السمكية. وغالبا ما تسهم هذه المكاسب فى سداد جانب كبير من ديون البلد. غير أن مساهمتها فى هذا الغرض واستخدامها لواردات الأغذية من أجل السكان المحتاجين والمعرضين فى البلد ليس أمرا شائعا.

9- ويرتبط استنفاد الموارد السمكية وتدهور النظام الإيكولوجى المائى فى معظم بلدان العجز الغذائى ارتباطا وثيقا بالأنواع التى يتم الاتجار بها بصورة كبيرة فى الأسواق الدولية. وتحتاج البلدان النامية المصدرة إلى إعادة تأكيد التزامها بالتجديد الفورى للموارد والحفظ والإدارة فى المدى الطويل.

10- ومع اتساع التجارة الدولية فى المنتجات السمكية، من المتوقع بشكل عام أن يرتفع أيضا نصيب العمالة المأجورة للنساء، بسبب الطلب المحدد على عمالة النساء فى النشاط الحديث المنظم لتجهيز الأسماك. وقد يكون هذا مواتيا لبعض النساء وغير موات لأخريات مثل العاملات فى تجهيز الأسماك الحرفية اللاتى قد يحرمن من المواد الخام اللازمة لنشاطهن. ولكن يمكن القول صراحة بأنه حيثما تقوم التجارة الدولية المتنامية بتحويل الدخل النقدى فى اتجاه النساء، يمكن أن يكون الأثر الإنمائى وأثر الأمن الغذائى لهذه العائدات المتحققة من التجارة أثرا كبيرا. ويحتمل أن يكون العكس أيضا هو الصحيح.

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة الفرعية

11- تدعى اللجنة الفرعية لتقديم تقرير عن التجارب والسياسات الوطنية فيما يتعلق بالتجارة بالأسماك والأمن الغذائى. وقد ترغب اللجنة الفرعية أيضا فى إعطاء مؤشرات للمنظمة والجهات المانحة عن إمكانية وكيفية مواصلة هذا العمل، وتقديم إرشادات بشأن السياسات ذات الصلة فى المستقبل.